

Distr.: General
17 October 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الثالثة

البند ٦١ من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلة الدائمة لتركمانستان

يشرفني أن أحيل إليكم طيه معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها تركمانستان لكفالة
حقوق المرأة وحمايتها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الحادية والستين
للجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال.

(توقيع) أكسلطان أتاييفا

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لتركمانستان

معلومات بشأن التدابير التي اتخذتها تركمانستان لكفالة حقوق المرأة وحمايتها

أعلنت تركمانستان لدى نيل استقلالها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أن حياة الإنسان تعلق كل القيم واتخذت تدابير لصون كرامة مواطنيها وسلامتهم وحقوقهم الأساسية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العنصر أو العرق. ولهذا، فإن إحدى أعلى أولويات سياستها هي استحداث نظام شامل للقضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة. وقد تمكنت تركمانستان بفضل ماثرتها على تنفيذ تدابير تشريعية وقضائية وإدارية هامة من تحقيق نتائج ملموسة وإرساء دعائم متينة تتيح لها إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال.

ويكفل دستور البلاد مساواة جميع المواطنين في الحقوق والحريات وينص على حرمة حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتصرف (المادتان ١٦ و ١٧ من الدستور). ويتضمن القانون الرئيسي أحكاماً خاصة تكفل المساواة بين الرجل والمرأة. ويقر القانون للرجل والمرأة بنفس الحقوق المدنية ويعاقب على انتهاك المساواة بين الجنسين (المادة ١٨ من الدستور).

وانضمت تركمانستان للمعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان فتعهدت بمنع أي محاولة للتمييز ضد المرأة ومحظرها والقضاء عليها، ودأبت على الوفاء بهذه الالتزامات.

وتتمتع المرأة في تركمانستان بكامل الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كفلها لها القانون الرئيسي وغيره من قوانين البلد، إضافة إلى الحقوق والحريات التي كفلتها لها الالتزامات التي تعهدت بها تركمانستان على الصعيد الدولي. وقد أنشأ البلد مؤسسات وإجراءات ديمقراطية تكفل للمرأة المساواة في الحقوق وتضمن لها التكافؤ في فرص الحصول على العمل في القطاع العام، والتصويت، وشغل المقاعد في أجهزة الدولة، والمشاركة في إدارة الشؤون العامة والحكومية، وإنشاء الرابطة العامة، والمشاركة في أنشطتها. وتخلو التشريعات والممارسات المتبعة في تركمانستان من أي شكل من أشكال الحظر أو التقييد التي تنطوي على تمييز ضد المرأة في الميدان السياسي.

وتحظر الأحكام ذات الصلة من القانون المتعلق بانتخاب أعضاء المجلس التركمانستاني (البرلمان) والقانون المتعلق بانتخاب أعضاء هيئات الحكم الذاتي المحلي أن تقيّد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الحقوق الانتخابية المكفولة للمواطنين بناء على نوع الجنس. و في انتخابات المجلس التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، شكلت النساء ٣,٥٠ في المائة من الناخبين و ٢٦ في المائة من المنتخبين. ومثلن ٣٠ في المائة من المشاركين في الاجتماع الرابع

عشر لمجلس الشعب المعقود يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ و ١٤ في المائة من الأعضاء المنتخبين للهيئات التمثيلية المحلية في الانتخابات التي جرت في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وتشكل النساء الآن ٥٣ في المائة من أعضاء اللجنة الانتخابية المركزية التي حدد مجلس الشعب تكوينها في قراره المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وتكفل المشاركة المباشرة للنساء في هيئات التمثيل المركزية والمحلية المساهمة بفعالية في صياغة السياسة الحكومية وتنفيذها.

وهناك امرأة تتولى منصب نائب رئيس البرلمان، وأخرى ترأس إحدى اللجان البرلمانية، ونائبات يشاركن في أعمال جميع اللجان البرلمانية.

وتشكل النساء ٤٢ في المائة من مجموع موظفي الهيئات الإدارية والحكومية على كافة المستويات. ويشكلن غالبية موظفي الإدارة المالية، والتعليم، والصحة العامة، والضمان الاجتماعي، على سبيل الذكر لا الحصر. ويشغلن عددا من المناصب العليا من قبيل منصب وزير الثقافة والتلفزيون والإذاعة، ومنصب وزير الضمان الاجتماعي، وهناك عدد من نائبات الوزراء والمحافظات ونائبات المحافظين.

وفي وقت يتسم بتحولات اقتصادية جذرية، يكفل الدستور التركمانستاني والتشريعات التركمانستانية وقطاعات الاقتصاد الوطني المتسارعة النمو فرصا عديدة للنساء للعمل في كل الميادين.

وهيأت تركمانستان مناخا قانونيا واجتماعيا يتيح للنساء إحقاق حقهن في اختيار حرفة أو عمل يتطابق مع المعايير الدولية في مجال العمل. وتمثل النساء ٥٠,٦ في المائة من مجموع الأطباء، و ٦٢,٧ في المائة من مدرسي مدارس التعليم الثانوي، و ٥٧,٧ في المائة من مدرسي مدارس التدريب المهني من المستوى الثانوي و ٣٣ في المائة من مدرسي معاهد التعليم العالي. ويمثلن أكثر من نصف العاملين في القطاع المالي، و ٤٩ في المائة من العاملين في قطاع الخدمات المجتمعية، و ٤٧ في المائة من العاملين في القطاع التجاري، و ٤٣ في المائة من العاملين في القطاع الصناعي، و ٥١ من العاملين في القطاع الزراعي، و ٢١ في المائة من العاملين في قطاع البناء، و ٢٣ في المائة من العاملين في قطاع النقل، و ٤٢ في المائة من الموظفين في الوظائف العمومية.

وتمثل النساء ٥٤,٤ في المائة من متوسط الأشخاص الذين يوظفون سنويا في مجال الثقافة والفنون و ٦٧ في المائة من مجموع العاملين في حقل الرياضة والتربية البدنية. ومن المستحيل العثور على مجال واحد من مجالات الثقافة والفنون لم تتمكن فيه المرأة من التعبير عن إمكاناتها الخلاقية. والنساء ممثلات إلى حد كبير في ميدان المسرح إذ يُشكلن نصف

المشاركين في الفرق المسرحية. وتشكل الإناث ٥٠ في المائة من مدرسي وطلبة الأكاديمية الوطنية للفنون الجميلة، ومعهد الموسيقى الوطني، والمعهد الثقافي.

وتفيد بيانات مستقاة من دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاءات والمعلومات بشأن مشاكل التوظيف أن معدل النشاط الاقتصادي لدى النساء اللاتي هن في سن العمل (من ١٦ إلى ٥٦ عاما) معدل مرتفع إذ يبلغ ٨٥ في المائة. وتمثل النساء ٣٠ في المائة من أرباب العمل و ٦٢ في المائة من أصحاب المشاريع. ويعمل معظم النساء من صاحبات المشاريع في مشاريع صغيرة الحجم وفي تجارة التجزئة؛ بيد أن أكثر من ١٠ في المائة منهن يدرن شركات أو مؤسسات خاصة أو كيانات مالية.

ويتيح قطاع الاقتصاد الرسمي (ولا سيما القطاع العام) مرتبات متساوية لكل من الرجل والمرأة. وتختلف المرتبات حسب القطاع الاقتصادي والمنصب. وبفضل الزيادة السنوية للرواتب في القطاع العام، تجاوز مستوى المرتبات في قطاعات من قبيل الصحة، والثقافة والفنون، التي تشكل النساء معظم العاملين فيها، المستوى المتوسط للمرتبات في القطاع العام بنسبة ٥ في المائة.

ويبلغ المؤشر الجنساني للتنمية ٠,٧١٦ في تركمانستان، وهو مؤشر لا يختلف كثيرا عن مؤشر التنمية البشرية الممكنة الذي يبلغ ٩٩,٤ في المائة، مما يوضح بجلاء أن الاختلافات بين الرجال والنساء طفيفة في مجال التنمية البشرية.

والدولة هي التي تحدد أجور ورواتب العاملين في المؤسسات والهيئات العامة، وهي لا تقر أي اختلافات بين الرجال والنساء في الأجور لقاء أعمال متساوية. وتحدد المؤسسات نظام الأجور والمعدلات وجداول المرتبات والعلاوات بناء على اتفاقات جماعية يتفاوض بشأنها بين العمال وأرباب العمل، بمشاركة النقابات. وهذه الاتفاقات تنص على تحسين تنظيم العمل وعلى دفع أجور لائقة في الوقت المناسب (المادة ٨١ من مدونة قانون العمل والمادة ١٤ من النظام الأساسي للنقابات في تركمانستان).

وينص القانون التركمانستاني المتعلق بالاستحقاقات الحكومية الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ على استحقاقات اجتماعية، منها استحقاقات الحمل والأمومة، واستحقاقات رعاية الأطفال، واستحقاقات فقدان العمل المؤقت، واستحقاقات العجز، واستحقاقات فقدان المعيل.

وتعادل استحقاقات الحمل والأمومة التي تدفع للنساء نسبة ١٠٠ في المائة من المرتب المطابق لفترة إجازتهن أي ١١٢ يوما، بصرف النظر عن مدة عملهن، أو مكان عملهن، وتستفيد من هذه الاستحقاقات أيضا العاملات الموسميات والمؤقتات.

وعند الضرورة، يمكن للمرأة التي تتكفل بطفلين أو أكثر أن تحصل على إجازة إضافية تصل مدتها إلى ١٤ يوما. كما يحق للزوجين الحصول على إجازة إضافية تصل مدتها إلى ١٠ أيام للاحتفال بزواجهما أو للقيام بمراسم الدفن.

وتكفل المساواة بين الرجال والنساء في تركمانستان المساواة في الحصول على التعليم والاستفادة من شروط التعليم المتساوية. وتلتحق النساء بنظام التعليم والتدريب المهني وفق نفس الشروط المطبقة على الرجال. ووفقا لدستور تركمانستان، يحق لكل مواطن الحصول على التعليم دون تمييز على أساس الجنس. ويعتبر التعليم الثانوي العام إلزاميا. ويوفر التعليم في المدارس الثانوية ومعاهد التدريب المهني الحكومية ومؤسسات التعليم العالي مجانا في البلاد (المادة ٣٥ من الدستور).

ويتيح الدعم الاجتماعي غير المسبوق والتعليم المجاني وخدمات الصحة العامة المتاحة والاستحقاقات والأفضليات التي تمنحها الدولة للنساء فرصا حقيقية لهن، مما يمكنهن من التعبير عن إمكاناتهن الخلاقة والتمتع بحقوقهن. ويجدر بالإشارة أن التعليم، ولا سيما التعليم العالي، ما زال يحتل مكانة هامة في سلم القيم الاجتماعية للفتيات.

ويتم اللجوء بوجه خاص إلى نظام الحوافز الضريبية لتشجيع عمل المرأة. فالمرأة العاملة تستفيد من خصم قدره ٣٠ في المائة من الضرائب إذا كان لديها ثلاثة أطفال أو أكثر. وتعفى تماما من دفع الضرائب إذا كان لديها خمسة أطفال أو أكثر. وتتنامى الإيرادات النقدية للأشخاص العاملين بطريقة غير مباشرة بفضل النظام الضريبي التفضيلي الذي تستفيد منه المشاريع الصغيرة حيث يشتغل العديد من النساء (انظر القانون المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ المعدل للقانون المتعلق بضريبة الأرباح).

وتساهم الإعانات والتحويلات التي توفرها الدولة للسكان في كفالة المساواة للمرأة داخل الأسرة والمجتمع. فبفضل مجانية الخدمات العامة من قبيل الغاز الطبيعي والمياه والكهرباء، والانخفاض الكبير في أسعار السكن والتكاليف ذات الصلة، وانخفاض تكاليف الاتصالات والنقل العام، فإن النفقات على الخدمات الأساسية منخفضة نسبيا في ميزانيات الأسر المعيشية بتركمانستان. وفي عام ٢٠٠٢، كانت النفقات على كل أنواع الخدمات تمثل نسبة ٥ في المائة، وهي نسبة تقل كثيرا عن نسبة هذه النفقات في أي بلد آخر.

وينص قانون المعاشات لعام ١٩٩٨ على احتساب الفترة التي تكرسها الأم لتعليم أطفالها من دون سن الثالثة (بحد أقصاه ست سنوات) في مدة العمل ومدة الاشتراك في نظام المعاش التقاعدي. ويحق للمرأة، التي تنجب ثلاثة أطفال وتقوم بتربيتهم إلى سن الثامنة، أن تحال على المعاش قبل السن المحدد في القانون (٥٧ عاما) بعام واحد، وقبله بعامين إذا كان

لديها أربعة أطفال، وقبله بثلاثة أعوام إذا كان لديها خمسة أطفال أو أكثر أو طفل معوق. وينبغي الإشارة هنا إلى أن تعداد السكان لعام ١٩٩٥ قد بين أن الأسرة في تركمانستان تتألف في المتوسط من ٥,٣ أفراد، أو ٤,٦ أفراد في المناطق الحضرية و ٦ أفراد في المناطق الريفية. وبعبارة أخرى، فإن ثلث الأسر متعددة الأفراد، أي أنها تضم خمسة أطفال أو أكثر.

وينص قانون الزواج والأسرة في تركمانستان على أن "الأمومة تعتبر موضع تشریف واحترام عام. وتحظى بحماية الدولة وتشجيعها".

وقد وضع البلد نظاما شاملا لحماية الأمومة والطفولة ينص على توفير الرعاية الإجبارية للنساء أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة، فضلا عن رعاية الأطفال، خاصة في السنوات الخمس الأولى من حياتهم. وقد نظمت عدة أنشطة للتوعية بالتغذية والرضاعة الطبيعية وأسلوب الحياة الصحي.

وتتضمن وزارة الصحة والطب في تركمانستان دائرة للصحة الإنجابية تدير ستة مراكز للصحة الإنجابية وفروعها في أشخاباد وفي كل الولايات. وتتوفر في كل منطقة عيادات للصحة الإنجابية تكمن مهمتها الرئيسية في الحد من تفشي الأمراض لدى أمهات المستقبل، وتقليل وفيات الأمهات والأطفال، ومساعدة الأسر في المباحة بين الولادات واختيار الوقت المناسب لإنجاب الأطفال حسب عمر الوالدين.

وتتولى ٢٠٨ مستوصفات مراقبة الحالة الصحية للأمهات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة. وتقوم هذه المستوصفات بتقديم الاستشارات الطبية، وخدمات حماية الصحة الإنجابية للأسر، ومراقبة وفحص النساء الحوامل، وتقديم خدمات الرعاية للأمهات والمواليد الجدد. ومما يؤكد فعالية تدابير حماية صحة الحوامل تتويج أكثر من ٩٢ في المائة من حالات الحمل بالنجاح.

ويولى اهتمام خاص في تركمانستان لحماية العاملات من النساء الحوامل والنساء اللاتي لديهن أطفال صغار. وحرصا على وظيفة المرأة الإنجابية، تنص التشريعات في تركمانستان على مزايا لصالح الحوامل منها خفض معدلات الإنتاجية المطلوبة منهن، ونقلهن إلى وظائف أيسر لا يتعرضن فيها للآثار السلبية لعوامل الإنتاج ودفع متوسط أجر العمل السابق لهن. ومن المحظور مطلقا تشغيل النساء الحوامل أو النساء اللاتي لديهن أطفال دون سن الثالثة للقيام بأعمال ليلية، أو للعمل ساعات إضافية، أو للعمل في أيام العطلات، أو للسفر في مهام. وبالإضافة إلى الاستراحة العادية لتناول وجبة الغذاء، تستفيد النساء المرضعات كل ثلاث ساعات من فترة إضافية تصل إلى نصف ساعة لإرضاع أطفالهن.

ومن المحظور، طبقا لمدونة قانون العمل، تشغيل النساء في أعمال شاقة وخطرة، وفي أعمال تتم في باطن الأرض، باستثناء بعض الأعمال التي لا تنطوي على جهد بدني أو بعض الخدمات الصحية أو خدمات المطاعم. ومن المحظور أيضا تشغيلهن لحمل ونقل حمولات تتجاوز الأوزان المحددة لهن.

ولا يسمح بتشغيل النساء للقيام بأعمال ليلية. بيد أن هذه القاعدة لا تنطبق على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني حيث تعمل المرأة ليلا لدواع خاصة وتقوم بذلك بصفة مؤقتة فقط.

وفي مجال الزراعة، حدد يوم العمل في الميدان في ست ساعات للمرأة الحامل. وتتقاضى المرأة الحامل التي تعمل في هذا المجال الأجر المتوسط.

ولا يجوز تشغيل النساء ساعات إضافية أو إيفادهن في مهام دون موافقتهم إذا كان لديهم أطفال تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١٤ سنة (أو ١٦ سنة إذا كان الأطفال معوقين).

وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كانت تعمل في البلاد ٩٤٤ مؤسسة من مؤسسات رعاية الأطفال دون سن الدراسة، وكان يتردد على هذه المؤسسات ١٢٩ ٠٠٠ طفل، ٥١ في المائة منهم بنات.

وتحسنت خدمات الرعاية الصحية في سياق إصلاح نظام الصحة العامة. وحلت المستشفيات متعددة التخصصات والمستشفيات المتخصصة، بما في ذلك المستشفيات المعنية بصحة الأم والطفل، محل المراكز الطبية العتيقة في أشخاباد ومراكز الولايات. وفي المناطق الريفية، أعيد تنظيم مرافق طبية شتى لتصبح مستوصفات ريفية تتبع الآن للمستشفيات الإقليمية. أما في المدن، فقد حُوّلت العيادات متعددة التخصصات إلى مراكز صحية حضرية. وتم إدخال مبدأ الرعاية الصحية القائمة على الأسرة.

وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، شهد البلد إنشاء ٣٦٧ ٤ مركزا طبيا أسريا، يعمل بها ٣ ١٣٧ طبيبا عاما و ١ ٠٦١ مساعدا طبيا و ٦ ٢٣٧ ممرضة. ويستفيد ٩٣,١ في المائة من سكان البلد من التأمين الطبي.

ويتوخى برنامج الصحة في تركمانستان تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠، التي تم وضعها ويتم تنفيذها بالتشارك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية. وتشتمل الاستراتيجية على برامج لطب الأسرة، ومكافحة فقر الدم، وحماية ودعم الرضاعة الطبيعية، وحماية الصحة الإنجابية، والتحصين.

وتركمانستان من أولى بلدان العالم - بل وأول بلد برابطة الدول المستقلة - يحصل على شهادة عالمية اعترافاً بوفائه بالتزاماته في مجال مكافحة الأمراض الناجمة عن نقص اليود. وخلال الفترة الخمسية ١٩٩٥ - ٢٠٠٠، انخفضت الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية الرئيسية بأكثر من النصف.

وفي عام ٢٠٠٢، انتهى الحمل بولادة موفقة في ٩٢ في المائة من الحالات. وبالقياس إلى عام ١٩٩٥، انخفضت وفيات الأطفال (الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة) بمقدار النصف.

وتستفيد النساء التركمانيات من إمكانيات الحصول على الائتمانات والقروض الزراعية على قدم المساواة مع الرجال. فوفقاً لقانون تركمانستان الخاص بالمصارف التجارية والأنشطة المصرفية الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، لا يراعى في منح القروض لا جنس المقترض ولا محل سكنه (المادة ١٣). وفي إطار تشجيع النهوض بالعلاقات التجارية في القطاع الزراعي، عمد رئيس تركمانستان وحكومته إلى اعتماد نظام امتيازات ينص على إعفاء المزارع الخاصة من ضريبة المياه والماشية ومن ضرائب أخرى. ويتضمن هذا النظام أيضاً مجموعة واسعة النطاق من الائتمانات والقروض الميسرة الشروط الهادفة إلى تشجيع الإنتاج الزراعي. وتمنح ائتمانات وقروض طويلة الأجل بمعدلات فائدة سنوية تتراوح بين ٣ و ٥ في المائة، ويبدأ سداد رأس المال بعد الحصول على الائتمان بفترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام. ولا تنطوي شروط منح القروض على أي استثناء أو تقييد على أساس الجنس.

وطبقاً لتشريعات تركمانستان، تحظى النساء والرجال بنفس الحقوق في يتعلق بالزواج. وقد نص الدستور، وكذلك قانون الزواج والأسرة، على ذلك. فبموجب المادة ٢٥ من القانون الرئيسي، يحظى الرجال والنساء الذين بلغوا سن الزواج بنفس الحقوق. وتحظر المادة ٤ من هذا القانون تقييد هذه الحقوق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو منح أي ميزة مباشرة أو غير مباشرة فيما يتصل بالزواج. ومن المحظور بموجب القانون منع أي شخص من الزواج أو إكراهه عليه.

ويكرس القانون في تركمانستان المساواة بين الوالدين في الحقوق والواجبات. وبناء عليه، للأب والأم نفس الحقوق ونفس الواجبات إزاء الأطفال. وهذا ينطبق، بصفة خاصة، لدى فصح عرى الزوجية. ويسوي الوالدان المسائل المتصلة بتعليم الأطفال بالتراضي. وتقع على عاتقهما مسؤولية الدفاع عن حقوق ومصالح الأطفال (المادتان ٦٤ و ٦٥ من قانون الزواج والأسرة).

وعلى مدى ١٥ سنة من التنمية المستقلة التي تمت في ظل ظروف تعقدت بسبب
تغير المنظومة الاجتماعية - السياسية وبسبب التحول إلى اقتصاد السوق، قطعت
تركمانستان أشواطاً كبيرة في مجال النهوض بالمرأة. فقد وضعت إطاراً تشريعياً وآليات عملية
أثبتت جدارتها لكفالة تمتع المرأة بحقوقها. واكتسبت خبرة كبيرة في مجال التعاون الدولي.
وأرست دعائم متينة لبدء مبادرات أخرى تنفيذاً لسياستها الشاملة لصالح المرأة. وهي على
استعداد للنهوض بهذه المهمة على الصعيد الوطني وبالتعاون مع المنظمات الدولية.
